



مبادرة حزب الجبهة بخصوص قانون انتخابات الهيئة التأسيسية

تمر البلاد بمرحلة استحقاق هامة في بناء دولة الاستقرار والقانون والمواطنة والعدل والمساواة، وتبدأ هذه المرحلة من إعداد قانون انتخابات الهيئة التأسيسية التي ستضع دستور البلاد القادم، وجميعنا يعلم مدى ضرورة وأهمية أن تشارك كل طوائف ومكونات المجتمع في هذه الهيئة التأسيسية التي ستضع أهم ركيزة في بناء دولة الدستور الجديدة التي يطمح إليها الشعب الليبي كله بكافة مكوناته. وانطلاقاً من مبدأ أهمية المشاركة والحرص على أن يكون كل مكونات الشعب متمثلة في الهيئة التي ستشرف على إعداد مشروع الدستور، فإن مشاركة المرأة والشباب ومكونات المجتمع المختلفة أمر أساسي ينبغي عليه إنجاح عمل هذه الهيئة. وعلى وجه الخصوص، دور المرأة في مجتمعنا، لأن للمرأة اللببية الحق في صنع مستقبل أبنائها وبناتها، كونها تمثل قطاعاً واسعاً في المجتمع ناهيك عن كونها جزءاً في كل المكونات المجتمعية، وهي المرأة المحامية والطبيبة والاستاذة الجامعية والمهندسة، فمن حقها أن تكون متواجدة بصورة حقيقية وفعلية وليس مجرد تواجد شكلي في هذه الهيئة التأسيسية، ولا نستطيع أن نتجاهل حقها في أن تكون ممثلة ومتواجدة ومشاركة في أهم مرحلة من مراحل بناء الدولة، ومن الصعب أن تضمن المرأة حق المشاركة في أي نظام انتخابي إلا في حال وضع معايير وترتيبات في قانون الانتخاب واللوائح التي تنظم تشكيل هذه الهيئة تكفل حق تمثيل المرأة وباقي المكونات التي يجب أن نحرص على أن تكون متمثلة في الهيئة التأسيسية. وفي هذه المرحلة، بإمكان المؤتمر الوطني العام أن يبادر بمبادرة إيجابية عن طريق اتخاذ تدابير تساهم في تحقيق هذا الهدف. ومن هذا المنطلق يشرفنا في حزب الجبهة الوطنية أن نتقدم بهذا المقترح الذي نرى فيه الحل الأنسب والامثل في هذه المرحلة من أجل تحقيق هدف التمثيل الشامل لكافة مكونات المجتمع الليبي، وهو يتلخص في الآتي:

أولاً: تكوين الهيئة التأسيسية وتمثيل مكونات المجتمع:

1. إجراء تعديل دستوري بخصوص الهيئة التأسيسية يجعل عدد الأعضاء **90 عضواً**، على أن يتم انتخاب **60 عضو** (كما هو منصوص الآن) وأن يتم اختيار **30 عضواً** آخرين من قبل أعضاء المؤتمر الوطني بعد أن يقوم أعضاء المؤتمر الوطني العام من كل منطقة بترشيح عدد كافي من المترشحين (**10** من كل منطقة إنتخابية).
2. يتم إختيار الـ **30 عضو** بعد ظهور نتائج انتخاب الهيئة (**60 عضواً**)، على أن يكون الاختيار وفق نفس المعايير التي حددها قانون الانتخاب ومن أجل إستكمال التمثيل المرغوب فيه لكافة مكونات المجتمع.
3. يحدد المؤتمر الوطني العام النسبة أو العدد الذي يجب أن يتوفر في العدد الإجمالي (**90 عضو**)، عن طريق تحديد رقم لكل مكون من المكونات (المرأة، الشباب، المكونات الثقافية، ذوي الاحتياجات الخاصة، وغيرها من المكونات التي يحددها المؤتمر.



4. تحدد نسبة تمثيل المرأة في الهيئة التأسيسية المكتملة (90 عضواً) بنسبة 7 عضوات عن كل منطقة انتخابية.
5. كما يؤخذ في الاعتبار عند مرحلة الاختيار لـ 30 عضواً إستكمال تمثيل الاختصاصات التي يجب أن تضمها الهيئة مثل الأكاديميين، القانونيين، علماء النفس أو الاجتماع، علماء الفقه والشريعة، رجال الأعمال وغيره من الاختصاصات الفنية الأخرى.
6. كما يجدر الإشارة إلى تساوي أعضاء الهيئة التأسيسية سواء المنتخبين من الشعب أم من تم اختيارهم من قبل أعضاء المؤتمر في عمليات التصويت وغيره مما يستدعي اتخاذ قرار بالهيئة التأسيسية.

ثانياً: مشاركة الأحزاب في الهيئة التأسيسية:

وفقاً لنص المادة السادسة من الإعلان الدستوري يحق لكل الليبيين الترشح لانتخابات الهيئة التأسيسية لذا فإن استبعاد الأشخاص ذوي الإنتماءات الحزبية وإقصائهم عن الترشح يعد مخالفة دستورية، لهذا نطالب نحن في حزب الجبهة الوطنية بضرورة فتح المجال أمام كل الليبيين دون إستثناء مع تطبيق مبدأ الشفافية بإلزام المرشح بضرورة الإفصاح عن استقلالته أو إنتمائه الحزبي.

ثالثاً: اللجان الاستشارية للهيئة التأسيسية:

من منطلق الحرص على إنجاح عمل الهيئة التأسيسية نرى أنه من الضرورة إعتقاد هيكليّة لجان إستشارية تعمل مع الهيئة التأسيسية على أن تكون من ضمن هذه اللجان لجنة للحكماء والشيوخ ورموز الملكون الاجتماعي حتى يكون لهذه لفئة دور في صناعة الدستور، وتتكون هذه اللجنة من الحكماء والمشائخ الذين يمثلوا كافة المناطق الليبية.

حزب الجبهة الوطنية

1 شعبان 1434 هـ الموافق 9 يونيو 2013م